تحدّيـــات العودة إلى المـــدارس وآفـــــــاقها:

آراء الأهـــل المعلّميـــن والمعلمـــات المديريـــن والمديرات في لبنـــان

محمّـــد حمّود،
مهى شعيب،
علا السّمهوري

spencer foundation

تحدّيـــات العودة إلى المـــدراس وآفـــــــاقها:

آراء الأهــل المعلّميــن والمعلمــات المديريــن والمديرات في لبنـــان

محمّـــد حمّود، مهى شعيب، علا السّمهوري

المحتويات

قائمة الجداول 4

قائمة الرّسوم البيانيّة 5

موجز تنفيذي 7

المقدّمة 11

منهجيّة الدراسة 13

الاستطلاع عبر الإنترنت والمقابلات الهاتفيّة 13

عيّنة البحث 13

العقبات التي واجهتها الدراسة 15

نتائج الدراسة 17

أثر الأزمة اللّبنانية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمعلّمين والمعلمات وأولياء الأمور 13

أثر الأزمة اللّبنانيّة على الاستعداد للعودة إلى المدرسة والجاهزيّة 20

تحدّيات التّعليم وجها لوجه 21

تحدّيات العودة للتعلّم عبر الإنترنت 25

الحلول المقترحة 29

الاستنتاجات والتّوصيات 31

المراجع 33

قائمة الجداول

الجدول 1. تصنيف المحافظات 14

الجدول 2. تصنيف الجنس 14

الجدول 3. تصنيف العمر 14

الجدول 4. نوع الالتحاق المدرسي/ التدريس 15

الجدول 5. مستوى الالتحاق المدرسي/ التدريس 15

الجدول 6. متوسّط الدّخل الشّهري للأسرة 17

الجدول 7. الصّعوبة في دفع الفواتير 18

الجدول 8. تصوّرات أولياء الأمور والمعلّمين والمعلمات حول الاستعداد المدرسي للعام الدراسي الجديد 20

الجدول 9. جاهزيّة الطلبة (حسب الأهل) والمعلّمين والمعلمات للعام الدراسي الجديد 21

الجدول 10. تحدّيات التّعليم وجهاً لوجه في الفصول الدّراسيّة 22

الجدول 11. تحدّيات التّعلّم عن بُعد 26

الجدول 12. الانقطاعات في التّيّار الكهربائي في اليوم (كل من شركة كهرباء لبنان وخدمات المولّدات الخاصّة) 27

الجدول 13. الوصول إلى الإنترنت في المنزل 27

الجدول 14. فاتورة الإنترنت الشّهريّة 28

الجدول 15. فاتورة الكهرباء الشّهريّة (كل من شركة كهرباء لبنان وخدمات المولّدات الخاصة) 28

الجدول 16. حلول لإنقاذ العام الدراسي الجديد 29

قائمة الرّسوم البيانيّة

الشكل 1. نسبة المعلّمين والمعلمات والمعلمات الذين يتلقّون دعمًا ماليًّا من المدارس 18

الشكل 2. الرغبة في مغادرة لبنان 19

الشكل 3. انتقال الأطفال من المدارس الخاصّة إلى المدارس الحكوميّة 19

الشكل 4. نوع الحضور المدرسي المفضّل لدى الأهل و الطاقم التدريسي 22

الشكل 5. الصّعوبة في الوصول إلى المدرسة 23

الشكل 6. توفر الحافلات المدرسيّة/ المواصلات العامّة 24

الشكل 7. نسبة الطلبة الذين تلقوا اللقاح 24

الشكل 8. نسبة المعلّمين والمعلمات والمعلمات الذين تلقوا اللقاح 25

موجز تنفيذي

يبحث هذا التّقرير استعداد المدارس والمعلّمين و المعلمات و الأهل و الطلبة وتحدّيات العام الدّراسي الجديد (2021-2022). ويهدف إلى استكشاف تحدّيات العودة إلى المدرسة وجهاً لوجه والتّعلّم عن بُعد وآفاقها والحلول المقترحة لتحقيق عودة ناجحة. واستهدفت هذه الدّراسة جميع محافظات لبنان بما في ذلك 2442 من الأهل و819 معلّمًا و معلمة ليصل المجموع إلى 3261 مشاركًا قد أكملوا الاستطلاع.

تتناول الدّراسة الأهل المعلّمين و المعلمات من المدارس الحكوميّة والخاصّة. كما أجريت أيضًا مقابلات هاتفيّة مع ثمانية من مدراء و مديرات المدارس الحكوميّة والخاصّة موزّعين في جميع المحافظات الثّمانية. وتغطي النّتائج أربعة محاور رئيسة: أثر الأزمة اللّبنانيّة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي - للطاقم التدريسي و للأهل و الاستعداد المدرسي الجهوزية و تحدّيات العودة إلى التّعليم وجهاً لوجه والتّعلّم عن بُعد؛ وأخيرًا، الحلول المقترحة من وجهة نظر المعلّمين و المعلمات الأهل و الهيئات التدريسية في المدارس.

أثر الأزمة اللّبنانيّة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي - للأهل و للهيئة التدريسية:

وجدت الدراسة أنّ متوسّط دخل الأسرة الشّهري المعلّمين و المعلمات للأهل و للطاقم التدريسي انخفض إلى ما بين 130 دولارًا - 160 دولارًا اليوم مقارنة بـ1300 دولار - 1600 دولار في العام 2018 قبل انخفاض قيمة اللّيرة اللّبنانيّة. نتيجة لذلك، أفاد ثلاثة أرباع (76 في المائة) عينة الدراسة من الأهل في المدارس الحكوميّة وأكثر من نصف (55 في المائة) أفراد الطاقم التدريسي في المدارس الحكوميّة أنهم يجدون صعوبةً في دفع فواتيرهم. وفي حين أثّرت الأزمة بشكل سلبي على كلا القطاعين كان تأثيرها أشد على على القطاع العام المعلّمين و المعلمات بشدّة على قطاع التّعليم الخاص.

لم تترك الأزمة الماليّة و انعكاساتها السلبية على مستويات المعيشة للعديد من الأسر (78 في المائة) المعلّمين و المعلمات و الطواقم التدريسية (79 في المائة) خيارا سوى التّفكير في مغادرة البلاد بحثًا عن حياة أفضل في مكان آخر. وكشفت مقابلات مع الهيئات الإدارية في المدارس أنّ المعلّمين و المعلمات و المعلمات يغادرون لبنان أملا في الحصولِ على فرص عمل وظروف معيشية أفضل في الخارج. علاوة على ذلك، صرّح حوالي ثلث (31 في المائة) الأهل في المدارس الحكوميّة أنهُم قاموا مؤخّرًا (في العام الماضي) بنقل أطفالهم إلى المدارس الحكوميّة. وبالمقارنة، أشار 15 في المائة منهم في المدارس الخاصّة إلى أنّهم يفكرون في نقل أطفالهم إلى المدارس الحكوميّة بسبب عدم قدرتهم على تحمّل رسوم المدارس الخاصّة.

تطرح العودة إلى المدارس وسط الأزمة الاقتصاديّة والماليّة عددًا كبيرًا من الأعباء مثل تكلفة الرّسوم الدّراسيّة والمواصلات (متى أمكن ذلك، مع الأخذ في الاعتبار نقص الوقود) والقرطاسيّة

والتعلّم و عن بُعد الذي يفوق إمكانيّات الكثير من اللّبنانيّين. و سنعرض في القسم التّالي أثر الأزمة اللّبنانيّة على الاستعداد للعودة الى مقاعد الدراسة. .

أثر الأزمة اللّبنانية على الجهوزية للعودة إلى المدرسة

تشير النّتائج إلى أنّ 29 في المائة من الأهل في المدارس الحكوميّة و 13 في المائة في المدارس الخاصّة يعتقدون أنّ مدرسة أطفالهم ليست جاهزة لبدء العام الدّراسي الجديد . وبالمثل، أشار أقل من نصف المعلمين و المعلمات في المدارس الحكوميّة (45 في المائة) وربع (26 في المائة) في المدارس الخاصّة الذين شملهم الاستطلاع إلى أنّ مدرستهم ليست جاهزة للعام الدراسي الجديد. و بهذا فقد وجدت الدراسة أنّ الأزمة كان لها تأثيرا أكبر على الأهل والمعلمين و المعلمات في القطاع الحكومي .

و من ناحية أخرى ، أفاد معظم مديري و مديرات المدارس أن مدارسهم ليست جاهزة للعمل واستقبال الطلبة، و أن القليل منهم لديهم خطّة لإعادة فتح مدارسهم. وحدّدت هذه المدارس بعض المخاطر المتعلّقة بشكل أساسي بنقص الوقود وانقطاع التّيّار الكهربائي الذي قد يعيق تنفيذ هذه الخطط في حال وجودها.

وفيما يلي سنسلط الضوء على تحدّيات التّعليم وجها لوجه والتعلّم عن بُعد..

تحدّيات التّعليم وجها لوجه:

أفاد ما يقارب ثلاثة أرباع أولياء الأمور (75 في المائة) وثلثي المعلّمين و المعلمات (62 في المائة) إنّهم يفضّلون التّعليم وجها لوجه، لأنّه أكثر فاعليّة وأفضل لصحّة الطلبة العقليّة والنّفسيّة. ومع ذلك، ذكر ثلث أولياء الأمور (32 في المائة) والمعلّمين و المعلمات (35 في المائة) أنّ الوصول إلى المدرسة هو التّحدّي الأوّل للعودة إلى التّعليم وجها لوجه وسط أزمة الوقود الحاليّة.

أفاد تقريبًا جميع أولياء الأمور الذين شملهم الاستطلاع (97 في المائة) والمعلّمون و المعلمات (99 في المائة) الذين يستخدمون سيّارة خاصّة للذّهاب إلى المدرسة أنهم يجدون صعوبة كبيرة في الحصول على وقود لسياراتهم وبالمقارنة، ذكر 91 في المائة من أولياء الأمور و94 في المائة من المعلّمين و المعلمات الذين يستخدمون وسائل النّقل العام للذّهاب إلى المدرسة أنهم يجدون صعوبة في تحمل تكلفتها. إلى جانب ذلك، أفاد ما يقرب ثلثي أولياء الأمور (62 في المائة) وثلاثة أرباع المعلّمين و المعلمات (76 في المائة) أن خدمات النّقل العام والحافلات المدرسيّة أصبحت أقلّ توفرا الآن من ذي قبل أي قبل الأزمة في العام 2019 و بالإضافة إلى ذلك يجد خمس اولياء الأمور (22 في المائة) صعوبة في تغطية نفقات أطفالهم المدرسيّة (الرّسوم الدّراسيّة والكتب والقرطاسيّة).

وأخيرًا، أعرب خُمس الأهل (22 في المائة) والمعلّمين و المعلمات (21 في المائة) عن مخاوفهم بشأن فيروس كوفيد - 19. وتتزايد خطورة هذه المسألة في ضوء أنّ 98 في المائة من الطلبة و40 في المائة من المعلّمين و المعلمات لم يتلقّوا اللّقاح بعد.

تحدّيات التّعلّم عن بُعد

كشفت النتائج الواردة في هذا التّقرير أنّ خُمس أولياء الأمور (19 في المائة) وربع المعلّمين و المعلمات (27 في المائة) يفضّلون التّعليم عبر الإنترنت. ومع ذلك، أفاد ثلث أولياء الأمور (34 في المائة) والمعلّمين و المعلمات (35 في المائة) أن انقطاع التّيّار الكهربائي رداءة الإنترنت كانت من ابرزالمخاوف للعودة إلى التّعلّم عن بُعد. وقد أشار أكثر من نصف المستطلعة آرائهم إلى أنّهم يعانون من انقطاع في التّيّار الكهربائي يدوم بين 9 إلى 20 ساعة يوميًّا. ولا يزال الوضع أكثر سوءً بالنسبة لطلبة و معلمي و معلمات المدارس الحكوميّة، ممّا يجعل العودة إلى التّعلّم عن بُعد شبه مستحيلة. وإلى جانب انقطاع التّيّار الكهربائي، أشار ثلثا أولياء الأمور (66 في المائة) الذين يلتحق أطفالهم بالمدارس الحكوميّة وأكثر من نصف معلمي و معلمات المدارس الحكوميّة (51 في المائة) إلى ضعف جودة الإنترنت.

كما وكشفت هذه الدّراسة أيضًا أنّ متوسّط فاتورة الكهرباء والإنترنت الشّهريّة يستهلك حوالي 125 في المائة و97 في المائة على التّوالي من متوسّط دخل الأسرة المعيشيّة. مما يعني أن، الكثير من أولياء الأمور والمعلّمون و المعلمات سيواجهون صعوبات مادية إذا ما عادوا إلى التعلّم عن بُعد حيث سينفقون دخلهم بالكامل، وفي بعض الحالات سيقترضون المال لتغطية فواتير الكهرباء والإنترنت.

الحلول المقترحة

يرى ثلث أولياء الأمور (34 في المائة) والمعلّمون و المعلمات (33 في المائة) أن تزويد الطلبة و الهيئات التعليمية بالدّعم المالي لتغطية تكاليف النّقل والكهرباء والإنترنت حلّ أساسي لإنقاذ العام الدّراسي. علاوة على ذلك، أشار 24 في المائة من أولياء الأمور و18 في المائة من المعلّمون و المعلمات إلى ضرورة حصول الطلبة على منح دراسيّة لتغطية الزّيادة في أسعار الكتب والقرطاسيّة. بالإضافة إلى ذلك، أفاد 23 في المائة من أولياء الأمور و 17 في المائة من المعلّمين و المعلمات أنهُ يجب على الحكومة تنفيذ اتفاقيّة مشروع شبكة الأمان الاجتماعي (ESSN) مع البنك الدّولي لإنقاذ العام الدّراسي الجديد. وأشار أيضًا 16 في المائة من أولياء الأمور و 19 في المائة من المعلّمين و المعلمات إلى ضرورة إنشاء صندوق لتزويد المدارس بالدّعم المالي. كما ذكر مديرو و مديرات المدارس إلى أنّ تقديم المساعدة للمدارس والمعلّمين و المعلمات وأولياء الأمور أمر بالغ الأهمّيّة لإنقاذ العام الدّراسي الجديد.

المقدّمة

يعاني لبنان منذ العام 2019 إحدى أسوأ الأزمات الاقتصاديّة في العالم (World Bank, 2021) و التي ادت ,في غياب حكومة عاملة ونقص التدخّلات اللازمة لإنقاذ الوضع الاقتصادي إلى تغيير قسري في حياة الأفراد اليوميّة. كما ساهمت الأزمات المتعدّدة في التدهور الحاد في مستويات معيشة الأفراد. ويكافح اللبنانيون يوميًّا لتأمين حقوقهم الأساسيّة في ظل حرمانهم من الوصول إلى السّلع والخدمات الأساسيّة مثل الغذاء والماء والرّعاية الصّحّيّة والتّعليم والكهرباء والإنترنت والوقود. في آذار/مارس 2021، قُدّر أن 78 في المائة (3 ملايين فردًا) من سكّان لبنان يعيشون في فقر مدقع(ERP,2021) .

فاقمت تداعيات الأزمة الماليّة في لبنان وجائحة كوفيد - 19 تحدّيات العودة إلى المدارس هذا العام. كما جعل الانهيار الاقتصادي العديد من المدارس غير قادرة على دفع رواتب الهيئة التعليمية أو شراء الوقود للتدفئة والإضاءة أو شراء اللّوازم المدرسية أو توفير وسائل النّقل للعام الدّراسي المقبل. ومن ثمّ، فقد فرضت الأزمة أعباء إضافيّة على المدارس والمعلّمين و المعلمات وأولياء الأمور وعرّضت الطلبة لخطر خسارة التّعليم للعام الثّالث على التّوالي. ووفقًا لتقرير حديث للأمم المتّحدة، لم يتلقّ أكثر من 1.2 مليون طفل في سن الدّراسة في لبنان التّعليم المناسب في العام 2020 وحده، ممّا أدّى إلى زيادة معدّلات التّسرّب (ERP, 2021). يذكر أن هذا الوضع هو أكثر تفاقما بين اللّاجئين السّوريّين والفئات المهمشة. ومؤخراً وجدت دراسة أجراها مركز الدّراسات اللّبنانيّة (CLS) حول أثر كوفيد - 19 على التّعليم في لبنان أنّ 43 في المائة من اللّاجئين المسجّلين في فترة ما بعد الظّهر في المدارس الحكوميّة انقطعوا تمامًا عن الدراسة (Hammoud and Shuayb, 2021). ووفقًا لتقرير صادر عن المفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين، انقطع 58 في المائة من الأطفال اللّاجئين عن الدّراسة في لبنان في العام 2019، في ظل توقّعات بارتفاع هذا المعدل، مع الأخذ في الاعتبار أنّ 90 في المائة من اللّاجئين يعيشون في فقر مدقع (VAYSyr, 2020).

أعلن وزير التّربية والتّعليم العالي اللّبناني في 23 آب/أغسطس 2021 عن بدء العام الدّراسي الجديد في 27 أيلول/سبتمبر 2021 للمدارس الحكوميّة ومنح المدارس الخاصّة حرّيّة الاختيار طالما تستطيع توفير تدابير السّلامة المناسبة والكهرباء الكافية لإدارة مدارسها. وسيتلقّى الطلبة ما لا يقل عن أربعة أيّام من التّعليم وجها لوجه ويوم واحد من التّعلّم عن بعد في الأسبوع. وبحسب ما أفاد وزير التّربية والتّعليم العالي، طارق المجذوب: "لقد درسنا كل جانب من جوانب خطّة العودة إلى المدارس و لا يمكن للطّلاب البقاء في المنزل بعد الآن «. وأشار المجذوب إلى أنّ كل بلد في المنطقة تقريبًا يعود إلى التّعليم وجها لوجه، وبالتّالي يجب على لبنان أن يحذو حذوهم على الرغم من ان معظم دول المنطقة لا تواجه صعوبات اقتصاديّة واجتماعيّة كتلك التي يواجهها لبنان. فاستقبل قراره باعتراض عام واسع النّطاق.

عبّر أولياء الأمور والمعلّمون و المعلمات عن إحباطهم من عدم قدرتهم على الذّهاب إلى المدارس بسبب أزمة الوقود المتفاقمة ومعاناتهم مع انقطاع التّيّار الكهربائي المستمر ورداءة الإنترنت (Ramadan, 2021). علاوة على ذلك، تزيد العودة إلى التّعليم وجها لوجه من خطر الإصابة بعدوى الكوفيد - 19، خاصّة بعد تفشّي متحور دلتا مؤخّرًا والذي تسبب في وفيّات أكثر

بين الأطفال الذين لم يتلقّوا اللّقاح بعد (دريلينجر، 2021).

إلى جانب النّقص في الاحتياجات الأساسيّة ومحدوديّة الوصول إلى الخدمات والمخاطر الصّحّيّة، يقوم الكثير من أولياء الأمور ذوي الدخل المحدود بنقل أطفالهم من المدارس الخاصّة إلى المدارس الحكوميّة بسبب عدم قدرتهم على دفع رسوم مدارسهم الخاصّة بعد الآن. ووفقًا للمركز اللّبناني للبحث والتّطوير التّربوي، ارتفع عدد طلّاب المدارس الحكوميّة من 32 في المائة في العام 2019 (CRDP, 2020) إلى 36.5 في العام 2021 (CRDP, 2021). وانخفضت من ناحية أخرى نسبة طلّاب المدارس الخاصّة من 64.7 في المائة في العام 2019 إلى 59.9 في المائة في العام 2021. لذلك انتقل العديد من الطلبة من التّعليم الخاص إلى التّعليم الحكومي خلال العامين الماضيين.

و من الجدير بالإشارة إلى ان هذا الواقع يزيد العبء على المدارس الحكومية و التي تعاني اصلاً من ضعف في الإمكانيات المادية وجودة التعليم مقارنة بالمدارس الخاصة. كما و أن العدد الحالي للمدارس الحكوميّة بالإضافة إلى عدد المعلّمين و المعلمات في بعض المناطق ليس كافياً لاستيعاب التّدفّق الهائل والمفاجئ للطّلّاب (Abdul-Hamid and Yassine, 2020).

وضعت وزارة التّربية والتّعليم العالي خطّة تعليميّة لتسهيل عودة الطلبة إلى المدارس استجابة لهذه التّحدّيات. وتبدو الخطّة واعدة من الناحية النظرية، لكن نجاحها من النّاحية العمليّة مشروط بالتّعاون النّاجح بين وزارة التّربية والتّعليم العالي ووزارات الماليّة والاتصالات والطّاقة والاقتصاد. غير ان فرص نجاح هذا التعاون ضئيلة إذا مانظرنا إلى تجارب التعاون السابقة.فعلى سبيل المثال، لم ينجح الوزير في الوفاء بوعده بتوفير إنترنت منخفض التّكلفة أو من دون تكلفة العام الماضي بعد فشله في التّعاون مع وزارة الاتّصالات. وبالمثل، فإنّ وعود الوزير بزيادة رواتب المعلّمين و المعلمات وتغطية رسوم النّقل هذا العام لم تتحقّق بعد.

أما في ما يتعلّق بالكتب المدرسيّة الوطنيّة، فقد ادى التّنسيق بين وزير التّعليم والمانحين، بقيادة اليونيسف، إلى توفير كتبًا مدرسيّة مجّانيّة للطّلّاب في المدارس الحكوميّة. لكن توفير الكتب للطّلّاب في المدارس الخاصّة يمثّل تحدّيًا آخر إذ يتوجّب عليهم دفع ثمنها بالدّولار، ولن يقدّم البنك المركزي أي دعم لشراء الكتب وبذلك فلن يكون أمام المدارس الخاصّة أي بديل سوى تولّي زمام الأمور بنفسها في ظل اقتصاد منهار و غياب أي دعم حكومي.

و بالعودة إلى هذا الواقع القاسي، ينظرهذا التّقرير في استعداد المدراس والمعلّمين و المعلمات وأولياء الأمور لمواجهة تحديات العام الدراسي الجديد (2021-2022). وتبحث أيضًا هذه الدّراسة في تحدّيات وآفاق العودة إلى التّعليم وجها لوجه في الفصول الدّراسيّة والتّعلّم عن بُعد والحلول المقترحة التي قد تسمح بعودة ناجحة.

منهجيّة الدراسة

يتّبع هذا التّقرير نهجًا بحثيًّا متعدّد الأدوات لتقييم استعداد المدارس والمعلّمين و المعلمات وأولياء الأمور و والتّحدّيات للعام الدّراسي الجديد (2021-2022). و يتضمن النّهج الكمّي المستخدم استمارتين عبر الإنترنت للمعلّمين و المعلمات وأولياء الأمور المقيمين في لبنان. أمّا النّهج النّوعي، فيعتمد على مقابلات هاتفيّة أجريت مع مديري و مديرات المدارس الحكوميّة والخاصّة في لبنان.

الاستطلاع عبر الإنترنت والمقابلات الهاتفيّة

تمّ تصميم كلا الإستبيانين عبر الإنترنت من قبل فريق مركز الدّراسات اللّبنانيّة وتم إطلاقهما في 19 آب/ أغسطس 2021. وتضمّن الإستبيانين عدّة أسئلة تهدف إلى تقييم الاستعداد والتّحدّيات التي يواجهها المعلّمون وأولياء الأمور ونهج التّعلّم المفضّل لديهم (عن بُعد مقابل وجها لوجه). وتمّ الإعلان عن هذا الإستبيان على وسائل التّواصل الاجتماعي (فايسبوك وتويتر وانستغرام) وتم تداوله عبر سيرفي مونكي بإجمالي 3261 ردًّا. وتواصل الباحثون مع شبكة مركز الدّراسات اللّبنانيّة للمدارس الحكوميّة والخاصّة والمنظّمات غير الحكوميّة والمنظّمات المهنيّة. وقد قام الباحثون بالتواصل مع أولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات و الهيئات الإدارية في المدارس في جميع المحافظات الثّمانية لزيادة معدّلات الاستجابة. وتمّ تحليل نتائج المسح باستخدام برنامجَي ستاتا وإكسل، حيث تم إجراء جداول متقاطعة مختلفة كما تمّ تقريب جميع النّسب، لذا قد لا يصل المجموع الإجمالي إلى 100 في بعض الحالات.

أجرى الباحثون أيضًا مقابلات هاتفيّة مع ثمانية مديرين و مديرات من المدارس الحكوميّة والخاصّة الموزّعين في جميع المحافظات الثّمانية بهدف تقييم استعداد مدارسهم للعام الدراسي الجديد من خلال فهم التّحدّيات المختلفة التي تواجه مدارسهم والإجراءات اللّوجستيّة المتّبعة لكل من مناهج التّعلّم عن بُعد والتّعليم وجها لوجه. وفيما يلي نظرة عامّة مفصّلة عن عيّنة البحث.

عيّنة البحث

أكمل الإستبيان عبر الإنترنت حوالي 2442 ولي أمر و819 معلّمًا و معلمة ليصبح المجموع 3261 مشاركًا. وغطّت العيّنة جميع المحافظات اللّبنانيّة الثّمانية على النّحو المبيّن في الجدول 1. غير أنه لا يمكن اعتبار العينة تمثيلية بالكامل بسبب عدم تمثيلها لجميع الفئات. لكن استخدام الأدوات البحثية النوعية و الكمية قدّم رؤى قيّمة حول الاستعداد والصّعوبات التي تواجه العودة إلى المدارس.

الجدول 1. توزيع العينة المحافظات

المحافظة	عينة أولياء الأمور (%)	عينة المعلّمين و المعلمات (%)
البقاع	7	12
الجنوب	14	13
الشّمال	11	10
النّبطية	4	5
بعلبك - الهرمل	2	3
بيروت	10	10
جبل لبنان	51	40
عكّار	2	7

يوضّح الجدول أدناه التّوزيع بحسب الجنس للعيّنة. إنّ غالبيّة المشاركين في الاستطلاع هم من الإناث.

الجدول 2. التّوزيع بحسب الجنس

الجنس	عينة أولياء الأمور (%)	عينة المعلّمين و المعلمات (%)
أنثى	86	92
ذكر	10	7
أفضّل عدم الإجابة	4	2

تغطّي عيّنة البحث مجموعة واسعة من الفئات العمريّة تتراوح أعمارهم بين 25 و50 عامًا.

الجدول 3. التوزيع العمري

العمر	عينة أولياء الأمور (%)	عينة المعلّمين و المعلمات (%)
20-18 عامًا	1	0
25-21 عامًا	1	5
30-26 عامًا	8	12
35-31 عامًا	22	20
40-36 عامًا	28	24
45-41 عامًا	24	19
50-46 عامًا	11	10
55-51 عامًا	4	7
60-56 عامًا	1	3
أكبر من 60 عامًا	0	1

يوضّح الجدول التّالي توزيع العينة حسب نوع المدرسة. وتغطي هذه الدراسة كلاً من المدارس الخاصّة المجانيّة وغير المجانيّة، فضلاً عن الفترتين الصّباحيّة والمسائيّة في المدارس الحكوميّة. لكنّ هذه الدّراسة لم تتمكّن من جمع عيّنة تمثيليّة من أولياء أمور الأطفال في فترة بعد الظّهر في المدارس الحكوميّة نظرًا لقيود جمع البيانات. لذا، تغطّي العيّنة بشكل أساسي أولياء أمور الأطفال المسجلين في المدارس الخاصّة و الحكوميّة التي تتبع دوامًا صباحيًا، ولا تغطّي أولياء أمور الأطفال السّوريّين إلى حد كبير. ويعمل 70 في المائة من المعلّمين و المعلمات الذين تم استطلاع آرائهم في مدارس خاصّة، بينما يعمل 30 في المائة منهم في مدارس حكوميّة.

الجدول 4. نهجية الحضور المدرسي (عن بعد / وجها لوجه)

نوع المدرسة	عينة أولياء الأمور (%)	عينة المعلّمين و المعلمات (%)
مدرسة خاصّة غير مجانيّة	71	54
مدرسة خاصّة مجانيّة	12	16
دوام صباحي في مدرسة حكوميّة لبنانية	16	25
دوام بعد الظهر في مدرسة حكوميّة لبنانيّة	1	5

تغطّي العيّنة جميع المراحل التّعليميّة الأربعة: الرّوضة والابتدائي والمتوسّط والثّانوي. لدى معظم افراد العينة من أولياء الأمور في مرحلتي التّعليم الابتدائي والثّانوي. كما أنّ معظم المعلّمين و المعلمات الذين شملتهم العيّنة يدرّسون مستويات التّعليم الابتدائي أو المتوسّط، كما هو موضّح في الجدول أدناه.

الجدول 5. مراحل التعليم المدرسي

	عينة أولياء الأمور (%)	عينة المعلّمين و المعلمات (%)
روضة	14	20
ابتدائي (من الصّف الأول حتّى الصّف السّادس)	51	35
متوسّط (من الصّف السّابع حتّى الصّف التّاسع)	21	27
ثانوي (من الصّف العاشر حتّى الصّف الثّاني عشر)	14	17

العقبات التي واجهتها الدراسة:

جُمعت البيانات الخاصّة بهذه الدّراسة في ضوء جائحة كوفيد - 19 وأزمة الوقود غير المسبوقة. فكان من الصّعب جدًّا التّنقّل وإجراء استطلاعات الرّأي والمقابلات وجهًا لوجه. فاقتصر جمع البيانات على الاستطلاعات عبر الإنترنت مع أولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات بالإضافة إلى المقابلات الهاتفيّة مع مديري و مديرات المدارس. - غير ان عملية جمع البيانات عبر الإنترنت حدت من الوصول إلى شرائح ديموغرافيّة واجتماعيّة واقتصاديّة بعينها والوصول إلى بعض المواقع الجغرافيّة لجعل العينة أكثر شمولية. كما ان ذلك حد من امكانية

تمثيل الأفراد ذوي الإعاقة واللّاجئين والفئات الأكثر هشاشة في لبنان. علمًا أنّ هذه الفئات غالبًا أكثر معاناة من غيرها وقد وقد اظهرت دراسات سابقة أن هذه الفئات كان أمامها فرص محدودة جدا للوصول إلى التعليم, (Hammoud and Shuayb) 2020, Abu Moghli and Shuayb; 2021).

نتائج الدراسة

لتقييم استعداد المدارس وأولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات للعام الدراسي الجديد (2020-2021) وتحدّياته، يحلّل هذا التّقرير البيانات الكمّيّة (الإستبيانات) والنّوعيّة (المقابلات) على أربعة مستويات رئيسة. أوّلاً، يبحث في أثر الأزمة اللّبنانيّة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأولياء الأمور والمعلّمين و الهيئة التعليمية. ثانيًا، يقيّم مدى استعداد المدارس والمعلّمين و المعلمات للعام الدراسي الجديد. ثمّ يبحث في تحدّيات العودة إلى التّعليم وجها لوجه والتّعلّم عن بُعد. وأخيرًا، تقدّم هذه الدّراسة الحلول المقترحة من قبل أولياء الأمور و الهيئة التعليمية و الإدارية.

أثر الأزمة اللّبنانية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمعلّمين و المعلمات وأولياء الأمور

صُنّفت الأزمة الاقتصاديّة الحاليّة في لبنان على أنّها إحدى أسوأ أزمات العالم في العصر الحديث (World Bank, 2021). وفقدت اللّيرة اللّبنانية أكثر من 90 في المائة من قيمتها في السّوق السّوداء ممّا أدّى إلى تدهور القوة الشرائيّة للأفراد دون أي زيادة على رواتبهم. يكافح السّكان في لبنان يوميًّا للحصول على حقوقهم الأساسيّة و يتعذر عليهم الوصول إلى السّلع والخدمات الأساسيّة مثل الغذاء والماء والرّعاية الصّحّيّة والتّعليم والكهرباء والإنترنت والوقود.

يوضّح الجدول أدناه متوسّط الدّخل الشّهري لأفراد العينة . وتعكس النّتائج شدّة الأزمة على دخل الأفراد وعدم زيادة رواتبهم لتتناسب مع معدّلات التّضخّم الهائلة. على سبيل المثال، ووفقًا للجدول أدناه، يبلغ متوسّط الدّخل الشّهري لأولياء الأمور حوالي 2،005،000 ليرة لبنانية، ومتوسّط الدّخل الشّهري للمعلّمين و المعلمات حوالي 2،468،000 ليرة لبنانيّة، أي حوالي 130 دولارًا - 160 دولارًا، وفقًا لقيمة اللّيرة اللّبنانيّة الحاليّة في السّوق السّوداء. وكشفت النّتائج أيضًا أنّ أولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات في المدارس الحكوميّة يحظون بمتوسّط دخل شهري يقل عن أولئك في المدارس الخاصّة.

الجدول 6. متوسّط الدّخل الشّهري للأسرة

	المدارس الحكوميّة		المدارس الخاصّة	
	(%) Parents	(%) Teacher	(%) Parents	(%) Teacher
0 ل.ل - 675،000 ل.ل	27	11	6	2
675،000 ل.ل - 1،500،000 ل.ل	36	22	20	20
1،500،000 ل.ل - 2،000،000 ل.ل	19	21	21	19
2،000،000 ل.ل - 3،000،000 ل.ل	10	23	19	25
3،000،000 ل.ل - 4،000،000 ل.ل	4	10	13	14
4،000،000 ل.ل - 5،000،000 ل.ل	1	4	8	7
5،000،000 ل.ل - 6،000،000 ل.ل	1	7	6	5
7،000،000 ل.ل - 8،000،000 ل.ل	1	2	7	7

وقد تجلّى التّدهور في القوة الشرائيّة في صعوبة سداد الأهل لفواتيرهم والمعلّمين و المعلمات ، كما هو موضّح في الجدول أدناه. وأفاد ثلاثة أرباع أهالي طلبة المدارس الحكوميّة إنّهم دائماً يواجهون صعوبة في فواتيرهم مقارنة بأكثر من نصف معلّمي المدارس الحكوميّة. و تشير هذه النسب إلى ان اثر هذه الأزمة كان اكثر وطأة على الأهالي و الهيئة التعليمية في القطاع العام منه على القطاع الخاص, على ان كلا الطرفين يواجهان صعوبات معيشية جمّة.

الجدول 7. الصّعوبة في دفع الفواتير

	المدارس الحكوميّة		المدارس الخاصّة	
	أولياء الأمور (%)	المعلّمين والمعلمات (%)	أولياء الأمور (%)	المعلّمين والمعلمات (%)
دائمًا	76	55	45	44
أحيانًا	23	43	50	52
أبدًا	1	2	5	4

لم يشر سوى 12 في المائة من المعلّمين و المعلمات المشاركين في الدّراسة إلى تلقّيهم دعمًا ماليًّا من مدارسهم وسط انخفاض القوة الشّرائيّة وصعوبة دفع الفواتير.

الشكل 1. نسبة المعلّمين و المعلمات الذين يتلقّون دعمًا ماليًّا من المدارس (عينة المعلمين و المعلمات)

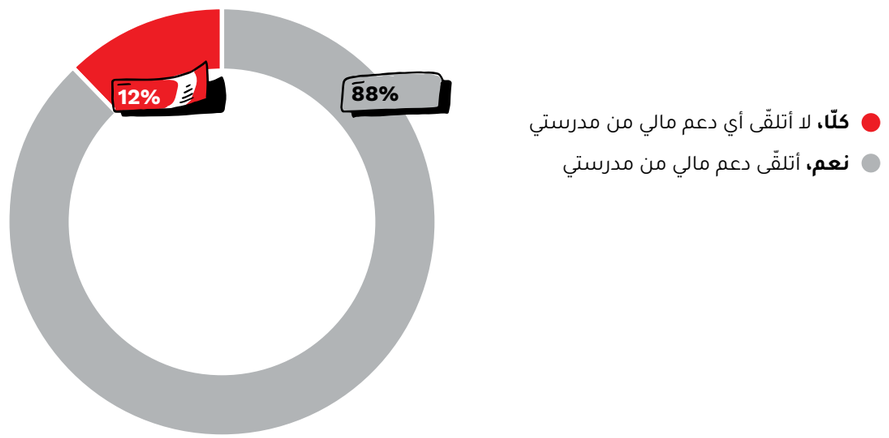

لم تترك الأزمة الماليّة الشديدة وأثرها على مستويات المعيشة أمام الكثيرين خيارًا سوى مغادرة البلاد بحثًا عن نوعيّة حياة أفضل في أماكن أخرى. ويوضّح الشكل أدناه أنّ حوالي من 80 في المائة من أولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات أفادوا بإنّهم يخطّطون لمغادرة لبنان لتحسين مستوياتهم المعيشيّة. وقال أيضًا مديرو ومديرات المدارس إنّ بعض المعلّمين و المعلمات يسافرون إلى الخارج من أجل الحصول على رواتب أعلى:

«معظم المعلّمين و المعلمات الذين غادروا حصلوا على وظائف جيّدة في مدارس تنافسيّة، ومدارس دوليّة ... لا أعتقد أنّ أيّ شخص سيودّ العمل مقابل 100 دولار شهريًّا «(مدير مدرسة خاصّة).

الشكل 2. التّخطيط لمغادرة لبنان

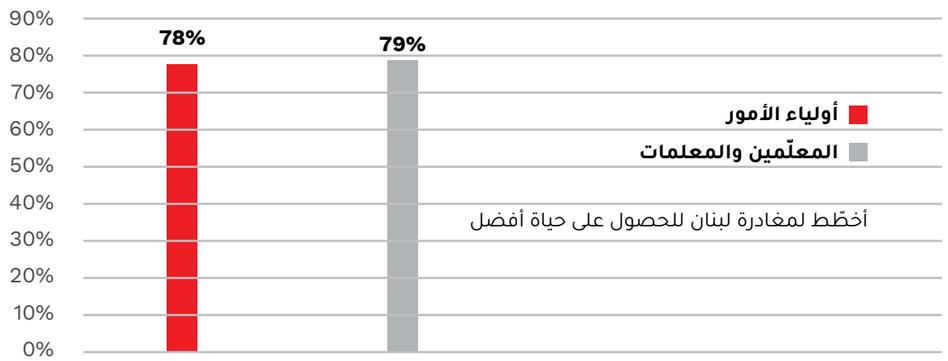

أُجبر العديد من أولياء الأمور على نقل أطفالهم من المدارس الخاصّة إلى المدارس الحكوميّة بسبب عدم قدرتهم على تحمّل رسوم التّعليم في المدارس الخاصّة. ويوضّح الشّكل أدناه أنّ 31 في المائة من أولياء أمور الطلبة الذين يلتحقون حاليًّا في المدارس الحكوميّة أفادوا إنّهم نقلوا مؤخّرًا (في العام الماضي) أطفالهم إلى مدرسة حكوميّة. وأفاد أيضًا 15 في المائة من أولياء أمور الطلبة الذين يلتحقون حاليًّا بمدارس خاصّة إنّهم ينظرون في نقل أطفالهم إلى مدرسة حكوميّة. وأشار 85 في المائة تقريبًا إلى أنّهم لم يعودوا قادرين على تحمّل الرّسوم الدّراسيّة للمدارس الخاصّة عند سؤالهم عن أسباب نقل أو التّخطيط لنقل أطفالهم إلى مدرسة حكوميّة. وبالمقارنة، أفاد 12 في المائة إنّ المدرسة الحكوميّة أقرب إلى منازلهم، ممّا يجعل التّنقل أسهل. وتجدر الإشارة إلى أن التّدفّق الكبيروالمفاجئ للطلبة يكتسح المدارس الحكوميّة في بعض المحافظات،

في ظل غياب التّوزيع العادل للمدارس الحكوميّة في جميع أنحاء البلاد(Abdul-Hamid and Yassine, 2020).

الشكل 3. الأطفال ينتقلون من المدارس الخاصّة إلى المدارس الحكوميّة (عينة أولياء الأمور)

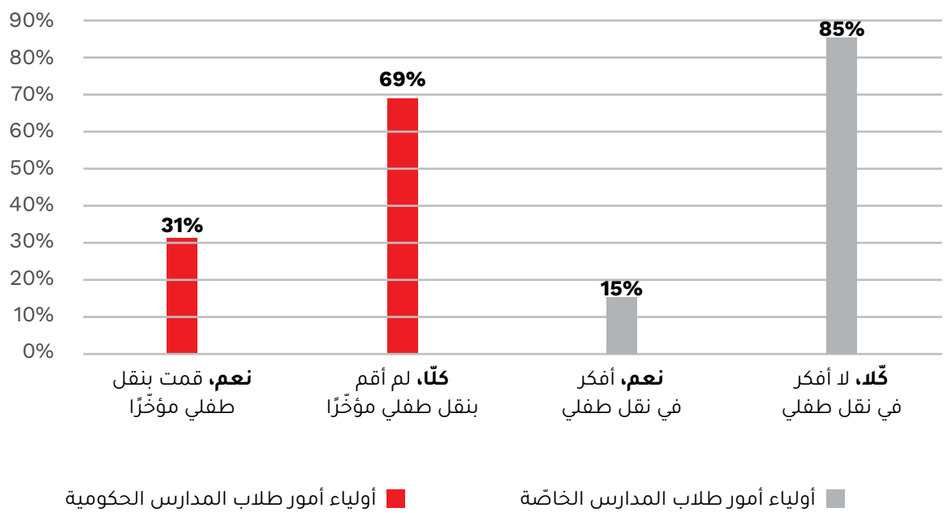

ضاعفت تداعيات الأزمة اللّبنانيّة من تحدّيات العودة إلى المدرسة هذا العام. فعلى سبيل المثال، كشف جميع مديري و مديرات المدارس الذين تمت مقابلتهم أنّهم مترددين إزاء بدء العام الدّراسي القادم نظرا للأزمة الاقتصاديّة.

وأفاد مدير مدرسة حكوميّة،» لم تجد إحدى الأمّهات خبزًا البارحة، فأعطيتها خبزي لأنّ أطفالها يحتاجونه أكثر مّننا. لا يعلم الوزير أمرًا عن وضعنا بصفتنا مدارس حكوميّة. إنّه يخطّط للعودة الآمنة، لكّنه لا يفكّر في أوجه النّقص في الحاجات الأساسّية.»

تنعكس النّتائج المتعلّقة بالمؤشّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة بشكل كبير على الأقسام التّالية، حيث يبحث هذا التّقرير في أثر الأزمة اللّبنانيّة على الاستعداد المدرسي والجاهزيّة.

أثر الأزمة اللّبنانيّة على الاستعداد للعودة إلى المدرسة والجاهزيّة

يبحث هذا التّقرير في استعداد المعلّمين و المعلمات للعودة إلى المدارسفي ظل الأوضاع الإقتصادية الراهنة . ويقّيم هذا التّقرير الاستعداد المدرسي بناءً على استطلاعات الرّأي التي أجريت مع أولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات بالإضافة إلى المقابلات التي أجريت مع مديري و مديرات المدارس. وتشير النّتائج إلى أنّ العديد من المدارس الخاصّة والحكوميّة ليست جاهزة للعام الدّراسي الجديد، بحيث أن المدارس الحكوميّة أقلّ استعدادًا من المدارس الخاصّة. كما أنّ العديد من المعلّمين و المعلمات ليسوا مستعدّين للعام الدّراسي الجديد، لأنّهم المدارس الحكوميّة أقلّ استعدادًا من نظرائهم في المدارس الخاصّة.

يوضّح الجدول أدناه أنّ 29 في المائة من أولياء الأمور أشاروا إلى أنّ مدرسة أبنائهم الحكوميّة ليست جاهزة للعام الدّراسي الجديد مقارنة بـ 13 في المائة في المدارس الخاصّة. وبالمثل، أشار 45 في المائة من معلّمي المدارس الحكوميّة إلى أنّ مدرستهم ليست جاهزة للعام الدّراسي الجديد مقارنة بـ26 في المائة من معلّمي المدارس الخاصّة. فوفقًا لكل من أولياء الأمور والمعلّمين ثمّة نسبة كبيرة من المدارس اللّبنانيّة غير مستعدّة للعودة هذا العام، بحيث أنّ المدارس الحكوميّة أقل استعدادًا من المدارس الخاصّة.

الجدول 8. آراء أولياء الأمور والمعلّمين والمعلمات حول الاستعداد المدرسي للعام الدراسي الجديد

	المدارس الحكوميّة		المدارس الخاصّة	
	أولياء الأمور (%)	المعلّمين والمعلمات (%)	أولياء الأمور (%)	المعلّمين والمعلمات (%)
غير مستعد	29	45	13	26
مستعد إلى حد ما	44	37	44	50
مستعد	28	18	43	24

أشار معظم أولياء الأمور والمعلّمون و المعلمات إلى أنّ المدارس لا يمكنها العمل من دون وقود للكهرباء والتّدفئة والمواصلات عند سؤالهم عن سبب اعتقادهم أنّ مدارسهم ليس مستعدّة. وذكر البعض أنّ الزّيادة في الأسعار تجعل المدارس غير قادرة على تغطية تكاليف التّشغيل الأساسيّة. وذكر آخرون أنّ المدارس لا تستطيع أن تطبق بشكل فعّال قواعد التّباعد الاجتماعي بين الطلبة، ممّا ينطوي على مخاطر صحية كبيرة في حال الحضور للمدرسة للدراسة

وجها لوجه. وتكشف هذه الدّراسة لاحقًا أنّ معظم الطلبة والعديد من المعلّمين و المعلمات لم يتلقّوا اللّقاح بعد. وأفاد أيضًا مشاركون آخرون أنه على الرّغم من جميع التّحدّيات التي تواجه التّعليم وجها لوجه، فإن المدارس ليست مستعدّة لاعتماد التّعلّم عن بُعد أيضًا، بسبب رداءة خدمات الكهرباء والإنترنت.

وأفاد معظم مديري و مديرات المدارس الذين تمّت مقابلتهم أن مدارسهم ليست جاهزة للعمل. ولم يذكر سوى القليل منهم أن خططهم جاهزة، ومع ذلك، فإنّ تنفيذها إن وجدت معرّض للخطر بسبب التّحدّيات القائمة والمتشعبة، مثل نقص الوقود وانقطاع التّيّار الكهربائي وأيّ تعديل محتمل في قرارات الوزارة و نقابات المعلمين.

أفاد أحد مديري المدارس الحكوميّة، «لسنا على يقين كيف ستبدأ السّنة الدّراسيّة» بينما أفاد آخر، «لا نتوقّع بدء العام الدّراسي 2021-2022 هنا في عكّار بناءً على وضع أولياء الأمور وأوجه النّقص الحاليّة.»

بالنّسبة لتقييم أولياء الأمور استعداد أطفالهم، يوضّح الجدول أدناه أنّ 25 في المائة من طلّاب المدارس الحكوميّة ليسوا مستعدّين للعام الدّراسي الجديد، مقارنة بـ 13 في المائة من طلّاب المدارس الخاصّة. وبالمثل، فإنّ استعداد المعلّمين و المعلمات أسوأ أيضًا في المدارس الحكوميّة (46 في المائة) مقارنة بالمدارس الخاصّة (33 في المائة).

الجدول 9. استعداد الطلبة (بالنسبة لأولياء الأمور) والمعلّمين و المعلمات للعام الدّراسي الجديد

	المدارس الحكوميّة		المدارس الخاصّة	
	أولياء الأمور (%)	المعلّمين والمعلمات (%)	أولياء الأمور (%)	المعلّمين والمعلمات (%)
غير مستعد	25	46	13	33
مستعد إلى حد ما	40	31	40	40
مستعد	35	23	47	27

وبالإضافة إلى دراسة أثر الأزمة اللّبنانيّة على الاستعداد المدرسي والجاهزيّة، هدفت هذه الدّراسة إلى إجراء تحقيق متعمّق حول تحدّيات العودة إلى التّعليم وجها لوجه والتّعلّم عن بُعد التي ستتم مناقشتها في القسمين التّاليين.

تحدّيات التّعليم وجها لوجه

وفقًا لوزارة التّربية والتّعليم العالي، سيحصل الطلبة العائدون إلى المدارس هذا العام على أربعة أيّام على الأقل من التّعليم وجها لوجه ويوم واحد من التّعلّم عن بُعد في الأسبوع. لذا، سيتّبع نهج التّدريس لهذا العام في الغالب التّعليم وجها لوجه في الفصول الدّراسيّة. ويبحث هذا القسم في التّحدّيات التي تواجه المدارس والمعلّمين و المعلمات وأولياء الأمور في العودة إلى التّعليم وجها لوجه. وتشير النّتائج إلى أنّه رغم تفضيل معظم أولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات العودة إلى التّعليم وجها لوجه، فقد تعد صعوبة التّنقّل إلى المدرسة وخطر الإصابة بـ كوفيد - 19، وعدم قدرة أولياء الأمور على دفع الرّسوم الدّراسيّة والأدوات المكتبيّة والكتب عوائق كبيرة أمام عودة دراسيّة ناجحة.

يوضح الشّكل أدناه أنّ 74 في المائة من أولياء الأمور و62 في المائة من المعلّمين و المعلمات يفضّلون التّعليم وجها لوجه، مقارنة بـ 19 في المائة من أولياء الأمور و27 في المائة من المعلّمين و المعلمات الذين يفضّلون التّعلّم عن بُعد. وقد أشار معظم أولياء الأمور والمعلّمون إلى أنّ التّعليم وجها لوجه في الفصل الدّراسي أكثر كفاءة وفعّاليّة في التّعلّم وإدارة السّلوك عند سؤالهم عن سبب تفضيلهم للتعليم وجها لوجه. كما أشار الكثيرون إلى حاجة الطلبة، بعد عامين من التّعلم عبر الإنترنت، إلى التّفاعل مع زملائهم في الفصل للحفاظ على صحّتهم العقليّة والنّفسيّة.

الشكل 4. نهج التّدريس المفضّل لدى أولياء الأمور والمعلّمين

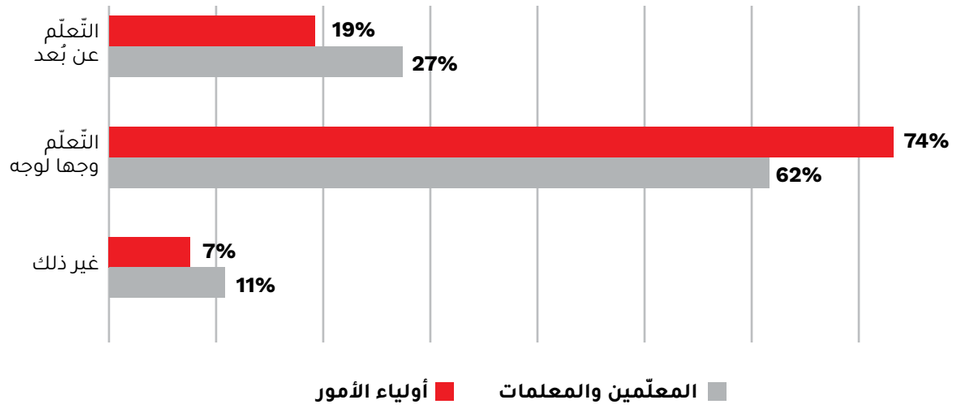

على الرّغم من أنّ معظم أولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات يفضّلون العودة إلى التّعليم وجها لوجه، يوضح الجدول أدناه أنّ نهج التّعلّم هذا يواجه العديد من التّحدّيات التي قد تحول دون نجاحه. فعلى سبيل المثال، أفاد أولياء الأمور والمعلّمون و المعلمات إنّ صعوبة التّنقّل إلى المدرسة وسط أزمة الوقود المتفاقمة هي مصدر قلق كبير للعودة إلى التّعليم وجها لوجه. وتبع هذا التّحدّي عدم قدرة أولياء الأمور على دفع الرّسوم الدّراسيّة والكتب والقرطاسيّة وخطر الإصابة بـ كوفيد - 19. وأخيرًا، أُعتبرت الصّعوبة في الحصول على الوثائق الثبوتية للتسجيل، الأمر الذي تم التّطرّق إليه في مقابلاتنا مع مديري و مديرات المدارس، على أنّها أقل ما يثير القلق، ويعود ذلك أساسًا إلى أنّ المدارس تقبل أوراق ثبوتيةمدنيّة أو بطاقات هويّة قديمة.

الجدول 10. تحديات التعليم وجها لوجه في الفصول الدراسية

	عينة أولياء الأمور (%)	عينة المعلمين (%)
الوصول إلى المدرسة	32	35
عجز أولياء الأمور عن دفع الرسوم المدرسية	22	22
خطر كوفيد - 19	22	21
عجز أولياء الأمور عن شراء الكتب والقرطاسية	22	21
الحصول على أوراق ثبوتية للتسجيل	2	2

يصف أولياء الأمور والمعلّمون صعوبة التّنقّل إلى المدارس على أنّها الشّاغل الأكبر للعودة إلى التّعليم وجها لوجه بسبب تداعيات أزمة الوقود التي أثّرت على التّنقّل والقدرة على الوصول إلى المدرسة على مستويات متعدّدة. أوّلاً، أدّى نقص الوقود بالنسبة لأولئك الذين يتنقّلون باستخدام سيّارة خاصّة، إلى تشكيل طوابير لا نهاية لها في محطّات الوقود، ممّا أجبر أصحاب السّيّارات على تكريس يوم كامل لملء سيّاراتهم بالوقود. وينعكس هذا الأمر إلى حد كبير في الشّكل أدناه، حيث أفاد جميع أولياء الأمور تقريبًا (97 في المائة) والمعلّمون والمعلمات (99 في المائة) الذين يستخدمون سيّارة خاصة للذهاب إلى المدرسة أنهم يجدون صعوبة في ملء سيّاراتهم بالوقود. ثانيًا، تسبّبت أزمة الوقود وخفض دعم الوقود في ارتفاع حاد في أسعار الوقود، ممّا أدّى إلى زيادة رسوم النّقل العام والحافلات المدرسيّة. وينعكس هذا أيضًا في الشّكل أدناه، إذ أفاد 91 في المائة من أولياء الأمور أنهم يجدون صعوبة في دفع تكاليف المواصلات العامّة/ الحافلات المدرسيّة، وقد أفاد 94 في المائة من المعلّمين والمعلمات بالمثل.

الشكل 5. صعوبة التّنقّل إلى المدرسة

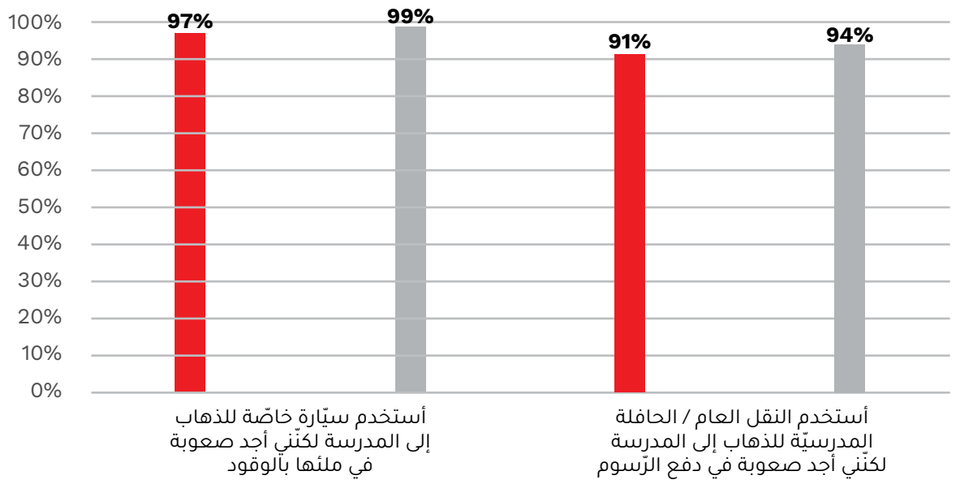

وأشار مديرو المدارس أيضًا إلى أنّ - التنقل هو التّحدّي الأبرز للتعليم وجها لوجه. وأفادوا أيضًا أن أولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات لن يتمكّنوا من تغطية تكاليف النّقل سواء بسبب شح الوقود أو غلاء أسعاره. - و أضاف أحد مديري المدارس الحكوميّة، «يمّثل التّنقل، الضروري تأمينه... تحدّيًا. لن يقبل جميع أولياء الأمور أن يبدأوا هذا العام وجها لوجه .... وللحفاظ على مخزونهم من الوقود، لن يتمكّن المعّلمون من دفع ثمن لتر واحد للذهاب إلى المدرسة».

قال مدير مدرسة خاصّة، «ليس لدينا حافلة مدرسيّة. يمكنني أن أوّفر لهم وسيلة مواصلات لمدّة أسبوع لتلّقي التّدريب للعام الدّراسي الجديد. لكنّني لا أستطيع تحمّل أعباء ذلك. كما أنّني لا أستطيع تغطية التّكاليف حتّى وإن توفر الوقود ...وإذا توفر الوقود حقًّا، فقد نطلب من أولياء الأمور دفع المزيد أو طلب المعونة».

أدّت أزمة الوقود إلى زيادة رسوم الحافلات العامّة وأثّرت على توفر خدمات النّقل العام هذه. وتوقّف العديد من سائقي الحافلات عن العمل بسبب عدم تمكّنهم من ملء سيّاراتهم بالوقود ومواكبة ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف الصّيانة. وأفاد 62 في المائة من أولياء الأمور أنّ خدمات

النّقل العام والحافلات المدرسيّة باتت أقلّ توفرًا الآن مقارنةً بفترة ما قبل الأزمة. كما قدم 76 في المائة من المعلّمين و المعلمات الإجابات ذاتها كما هو موضّح في الشّكل أدناه.

الشكل 6. توفر الحافلات المدرسيّة /المواصلات العامّة

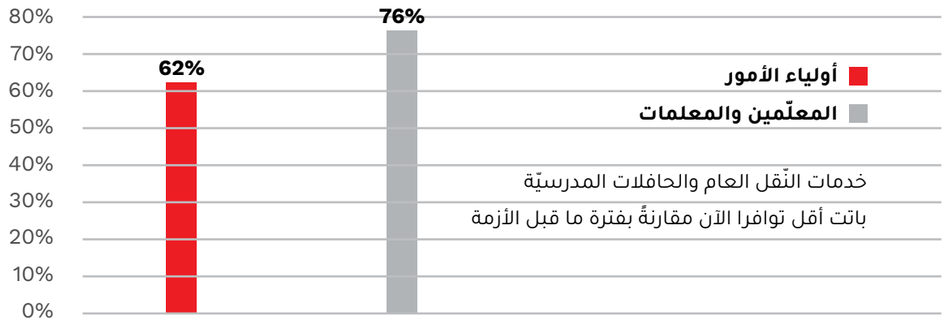

يؤثّر نقص الوقود أيضًا على انتظام حضور الطلبة والمعلّمين و المعلمات - إلى المدرسة. فعلى سبيل المثال، وفقًا للمقابلات التي أجريت مع مديري و مديرات المدارس، يؤثّر نقص الوقود على توفر المياه في بعض المدارس نظرًا لعدم تمكّن صهاريج المياه من توصيل المياه إلى المدارس، ممّا يؤثّر على ا النظافة و الصحة العامة.

أفاد مدير مدرسة حكوميّة، «لا يسعنا فعل أي شيء كمدرسة. لقد أفلست معظم المدارس بالفعل. نحتاج إلى القرطاسيّة والمياه ومواد النّظافة ...كما يحتاج الباص المدرسي إلى الوقود للوصول إلى المدرسة».

سيواجه الطلبة والمعلّمون و المعلمات الذين سيتمكّنون من الوصول إلى المدرسة خطر الإصابة بعدوى كوفيد - 19، خاصّة بعد تفشّي متحور دلتا مؤخّرًاوقد كشفت النّتائج أنّ 2 في المائة لا أكثر من أولياء الأمور أشاروا إلى أنّ أطفالهم قد تلقّوا اللّقاح. وبالمقارنة، أفاد 80 في المائة أنّ أطفالهم لم يتلقّوا اللّقاح بعد، بينما أشار 17 في المائة أنّهم لا يريدون أن يأخذ أطفالهم اللّقاح، كما هو موضّح في الشّكل أدناه.

الشكل 7. نسبة الطلبة الذين تلقّوا اللّقاح (عينة أولياء الأمور)

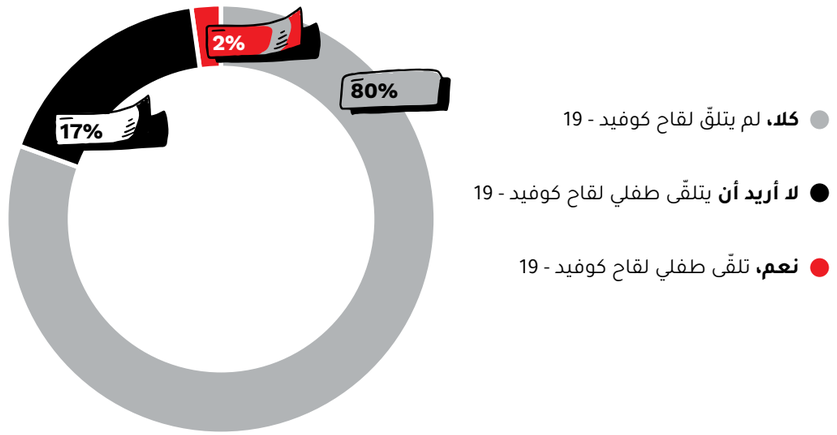

تبلغ نسبة المعلّمين والمعلمات الذين تلقّوا اللّقاح 60 في المائة مقارنة 2 في المائة من الطلبة.

الشكل 8. نسبة المعلمين الذين تلقّوا اللّقاح (عينة المعلّمين و المعلمات)

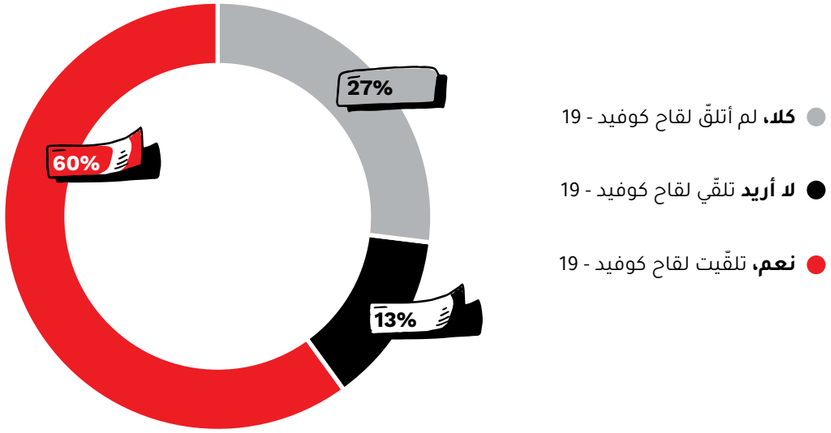

ووفقًا لمديري و مديرات المدارس الذين تمّت مقابلتهم، تتفاوت نسبة المعلّمين و المعلمات الذين تلقّوا اللّقاح بين المدارس وبين المناطق أيضًا، إذ تتراوح برأيهم بين 40 في المائة و95 في المائة. وذكر البعض أنّ لا علم لهم بنسبة المعلّمين و المعلمات الذين تلقّوا اللّقاح، كما يعتقدون أنّ معظم الطلبة لم يتلقّوا اللّقاح بعد.

قال أحد مديري المدارس الحكوميّة، «لا يمكنني إجبار المعلّمين و المعلمات أو الطلبة على أخذ اللّقاح إذا لم يتم إصدار قرار رسمي من الوزارة».

أكّدت وزارة التّربية والتّعليم العالي أنّها ستلتزم بصرامة بتوصيات منظّمة الصّحّة العالمية لضمان عودة آمنة للطّلّاب والمعلّمين و المعلمات إلى المدرسة. أمّا أولياء الأمور، فقد أعرب بعضهم عن خوفهم من عدم تطبيق المدارس التّباعد الاجتماعي بشكل فعّال، ممّا يشكّل مخاطر كبيرة على التّعليم وجها لوجه. لذا فضّلوا العودة إلى التّعلّم عن بُعد لضمان سلامة أطفالهم.

تحدّيات العودة للتعلّم عبر الإنترنت

وفقًا للرسم البياني 4، أفاد 19 في المائة من أولياء الأمور إنّهم يفضّلون التّعلّم عن بُعد، وأفاد 27 في المائة من المعلّمين و المعلمات الأمر ذاته. غير انه اتضح من الإجابات ان تحديات التعلم عن بعد هي ذات التحديات التي يواجهها التعلم وجها لوجه.

لذلك يفضّل أولياء الأمور والمعلّمون و المعلمات التّعلّم عن بُعد لمجرّد اعتقادهم أنّ التّعليم وجها لوجه غير قابل للتطبيق. وكشفت النّتائج أيضًا أنّه على الرغم من أنّ بعض أولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات يفضّلون العودة إلى التّعلّم عن بُعد، فقد يشكّل انقطاع التّيّار الكهربائي ورداءة الإنترنت وعدم قدرة أولياء الأمور على دفع الرّسوم الدّراسيّة والقرطاسيّة والكتب عوائق كبيرة أمام العودة النّاجحة إلى التّعلّم عن بُعد.

كما ويوضّح الجدول أدناه أنّ التّعلّم عن بعد يواجه العديد من التّحدّيات التي قد تحول دون نجاحه. فعلى سبيل المثال، أفاد أولياء الأمور والمعلّمون والمعلمات أن انقطاع التّيّار الكهربائي

و رداءة الإنترنت وسط أزمة الوقود المتفاقمة هما مصدرا قلق كبير للعودة إلى التّعلّم عن بُعد. و يلي هذا التّحدّي عدم قدرة أولياء الأمور على دفع الرّسوم الدّراسيّة والكتب والقرطاسيّة وخطر الإصابة بفيروس كوفيد - 19. أخيرًا، اعتُبرت صعوبة الحصول على الوثائق الثبوتيّة للتسجيل أنّها أقل ما يثير القلق، ويعود ذلك أساسًا إلى أنّ المدارس تقبل اخراجات قيد أو بطاقات هويّة قديمة كما ذكرنا سابقًا.

الجدول 11. تحدّيات التّعلّم عن بُعد

	عينة أولياء الأمور (%)	عينة المعلّمين و المعلمات (%)
انقطاع التّيّار الكهربائي	34	35
نقص في شبكة الإنترنت	31	33
صعوبة دفع الرّسوم المدرسية	19	19
كلفة شراء الكتب والقرطاسيّة	15	12
صعوبة حصول الطلبة على أوراق ثبوتيّة للتسجيل	1	1

استنادًا إلى المقابلات مع مديري و مديرات المدارس، يمثّل التّحدّي الرّئيسي للتعلّم عبر الإنترنت في المدارس الحكوميّة عدم إمكانيّة الوصول إلى الإنترنت للعديد من المعلّمين والمعلمات والطلبة. ويحاول أحد مديري المدارس الحكوميّة ايجاد حلول للحصول على خدمات الإنترنت.

«أنظر في جمع كافة المعّلمين في المدرسة حتى يتمكّنوا من الوصول إلى إنترنت مستقر ولضمان حصول الطلبة على المواد التّعليميّة الخاصّة بهم. لكنّ المشكلة تكمن في أنّ الطلبة لن يتمتّعوا بإنترنت مستقر، إذ لم يتفاعل معنا سوى 30 في المائة من الطلبة العام الماضي. إضافة إلى ذلك، نواجه هذا العام مشاكل في الكهرباء والوقود».

وصنّف مديري ومديرات المدارس تكلفة خدمات الإنترنت والكهرباء تحدّي آخر، إذ لا يستطيع العديد من أولياء الأمور تحمّل تكلفتها.

قال مدير مدرسة خاصّة أيضًا، «تتعلّق مشكلة التّعلّم عبر الإنترنت هذا العام بقدرة أولياء الأمور على شحن هواتفهم أثناء انقطاع التّيّار الكهربائي وقدرتهم على توفير بيئة تعليميّة مريحة لأطفالهم».

اعتمد سكّان لبنان لسنوات على مصدرين رئيسيّين للكهرباء، هما شركة كهرباء لبنان والمولّدات الخاصّة التي عادة ما تسد الفجوة بين التّيّار الكهربائي المحدود الذي توفّره شركة كهرباء لبنان وحاجة السّكّان (Ahmad, 2020). لكن تداعيات أزمة الوقود أدّت إلى نقص إضافي في إمدادات التّيّار الكهربائي في شركة كهرباء لبنان ومنعت أصحاب المولّدات الخاصّة من سد الانقطاعات المتزايدة. ويفسّر هذا الموقف تصريح أولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات" بأن انقطاع التّيّار الكهربائي يشكل مصدر قلق كبير للعودة إلى التّعلّم عن بُعد.

يوضّح الجدول أدناه أنّ غالبيّة افراد العينة يعانون من انقطاع التّيّار الكهربائي. وأشار أكثر من نصف افراد العينة إلى أنّهم يعانون من انقطاع التّيّار الكهربائي بين 9 إلى 20 ساعة وأفاد 25 في المائة من أولياء أمور طلّاب المدارس الحكوميّة انهم يعانون من أكثر من 20 ساعة من انقطاع التّيّار الكهربائي وصرّح 29 في المائة من معلّمي و معلمات المدارس الحكوميّة إنّهم يعانون من

نفس الوضع. وكشفت النّتائج أنّ انقطاع التّيّار الكهربائي في لبنان ازداد بشكل ملحوظ في شهري تمّوز/يوليو وآب/أغسطس 2021 مقارنة بنتائج دراسة أخرى لمركز الدّراسات اللّبنانيّة أجريت في حزيران/ يونيو 2021 (حمود وشعيب، 2021).

الجدول 12. عدد ساعات انقطاع التّيّار الكهربائي في اليوم (لكلّ من شركة كهرباء لبنان وخدمات المولّدات الخاصّة)

عدد ساعات انقطاع التّيّار الكهربائي في اليوم	المدارس الحكوميّة		المدارس الخاصّة	
	أولياء الأمور (%)	المعلّمون والمعلمات (%)	أولياء الأمور (%)	المعلّمون والمعلمات (%)
لا انقطاع	0	0	0	0
1-3 ساعة انقطاع	4	2	4	3
3-9 ساعة انقطاع	13	15	27	22
9-12 ساعة انقطاع	24	20	26	27
12-16 ساعة انقطاع	18	17	17	18
16-20 ساعة انقطاع	16	18	13	18
أكثر من 20 ساعة انقطاع	25	29	13	12

أدّى أيضًا تزايد انقطاع التّيّار الكهربائي ونقص الوقود إلى عدم انتظام الإنترنت في بعض المناطق حيث نفد الوقود من المولّدات الاحتياطيّة (Sakr, 2021).

وعلى سبيل المثال، أفاد ثلثا أولياء الأمور ونصف المعلّمين و المعلمات في المدارس الحكوميّة ان اتّصالهم بالإنترنت ضعيف. وأشار 15 في المائة من أولياء أمور الطلّاب و8 في المائة من المعلّمين و المعلمات في المدارس الحكوميّة إلى عدم تمكّنهم من الوصول إلى الإنترنت. وعلى الرّغم من أنّ هذه الأرقام أفضل قليلاً في المدارس الخاصة، يعاني عددًا كبيرًا من الطلبة والمعلّمين و المعلمات أيضًا من رداءة خدمات الإنترنت. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ النّتائج كشفت أنّ جودة خدمات الإنترنت في لبنان قد تدهورت بشكل كبير في شهري تمّوز/يوليو وآب/ أغسطس 2021 مقارنة بنتائج دراسة أخرى لمركز الدّراسات اللّبنانيّة أجريت في حزيران/يونيو 2021 (Hammoud and Shuayb, 2021). تمّ تفصيل وضع الإنترنت الحالي في الجدول أدناه.

الجدول 13. الوصول إلى الإنترنت في المنزل

	المدارس الحكوميّة		المدارس الخاصّة	
	أولياء الأمور (%)	المعلّمون والمعلمات (%)	أولياء الأمور (%)	المعلّمون والمعلمات (%)
خدمة انترنت جيدة	1	3	3	5
خدمة انترنت مقبولة	18	38	48	57
خدمة انترنت ضعيفة	66	51	45	36
خدمة انترنت منعدمة	15	8	4	1

توضّح الجداول أدناه فواتير الإنترنت والكهرباء الشّهرية التي أفاد بها أولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات المستطلعة آرائهم. وكشفت النّتائج أنّ متوسّط فاتورة الإنترنت لأولياء الأمور يبلغ حوالي 95000 ليرة لبنانية، في حين يبلغ متوسّط فاتورة الإنترنت للمعلّمين حوالي 104000 ليرة لبنانية.

الجدول 14. فاتورة الإنترنت الشّهريّة

	عينة أولياء الأمور (%)	عينة المعلّمين والمعلمات (%)
0-50.000 ل.ل	10	6
50.000-100.000 ل.ل	53	49
100.000-150.000 ل.ل	25	29
150.000-200.000 ل.ل	7	10
200.000-250.000 ل.ل	2	2
أكثر من 250.000 ل.ل	2	3

وبناءً على النّتائج أدناه، يبلغ متوسّط فاتورة الكهرباء لأولياء الأمور حوالي 2,410.000 ليرة لبنانيّة، بينما يبلغ 2,280.000 ليرة لبنانيّة تقريبًا للمعلّمين والمعلمات.

الجدول 15. فاتورة الكهرباء الشّهريّة (لكلّ من شركة كهرباء لبنان وخدمات المولّدات الخاصّة)

	عينة أولياء الأمور (%)	عينة المعلّمين والمعلمات (%)
0-500.000 ل.ل	12	10
500.000-1.000.000 ل.ل	25	29
1.000.000-1.500.000 ل.ل	12	14
1.500.000-2.000.000 ل.ل	7	7
2.000.000-3.000.000 ل.ل	3	3
3.000.000-4.000.000 ل.ل	1	1
4.000.000-5.000.000 ل.ل	38	34
أكثر من 5.000.000 ل.ل	2	2

استنادًا إلى المتوسّطات التّقريبيّة المحسوبة أعلاه، يمكننا حساب متوسّط نسبة فاتورة الكهرباء والإنترنت إلى متوسّط دخل الأسرة لأولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات الوارد في الجدول 6. وتكشف حساباتنا أنّ متوسّط فاتورة الكهرباء والإنترنت الشّهريّة لأولياء الأمور 2,505.000 ليرة لبنانيّة يعادل تقريبًا 125 في المائة من متوسّط دخل الأسرة) 2,005.000 ليرة لبنانيّة). وبالمقارنة، يبلغ متوسّط فاتورة الكهرباء والإنترنت الشّهريّة للمعلّمين و المعلمات 2,384.000 ليرة لبنانيّة أي حوالي 97 في المائة من متوسّط الدّخل المعيشي للمعلّمين (2,468.000 ليرة لبنانيّة).

توضّح هذه الأرقام الصّعوبات التي سيواجهها العديد من أولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات إذا عادوا إلى التّعلّم عن بُعد، إذ من المتوقّع أن ينفقوا أكثر من دخلهم بالكامل لتغطية فواتير الكهرباء وخدمات الإنترنت. ويقدّم القسم التّالي الحلول المقترحة من منظور أولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات و المديرين و المديرات. الحلول المقترحة:

الحلول المقترحة

يقدّم هذا القسم حلول و اقتراحات أولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات ومديري و مديرات المدارس. وكشفت النّتائج أنّ ثلث أولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات يعتقدون أنّ تزويد الطلبة والمعلمين و المعلمات بالدعم المالي لتغطية تكاليف النقل والكهرباء والإنترنت يعتبر أفضل حل لإنقاذ العام الدراسي.

وأشار أيضًا 24 في المائة من أولياء الأمور و18 في المائة من المعلّمين و المعلمات إلى ضرورة حصول الطلبة على منح دراسيّة لتغطية الزّيادة في أسعار الكتب والقرطاسيّة. وذكر أيضًا 23 في المائة من أولياء الأمور و17 في المائة من المعلّمين و المعلمات أنّه يجب على الحكومة تنفيذ اتّفاقيّة مشروع شبكة الأمان الاجتماعي الموقّعة مع البنك الدّولي لإنقاذ العام الدّراسي 2021-2022. وتهدف هذه الإتفاقية إلى دعم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و18 عامًا من خلال توفير التّحويلات النّقديّة والوصول إلى الخدمات الاجتماعيّة (World Bank, 2021)، ممّا قد يخفّف من بعض الأعباء الماليّة التي تواجهها حاليًا معظم الأسر. وأفاد 16 في المائة من أولياء الأمور و19 في المائة من المعلّمين و المعلمات بضرورة إنشاء صندوق لتزويد المدارس بالدعم المالي لإنقاذ العام الدّراسي 2021-2022. بحيث يساعد هذا الحل المدارس في تغطية بعض تكاليف التّشغيل والصّيانة، إلى جانب القدرة على تزويد المعلّمين و المعلمات بالدعم المالي. أخيرًا، لم يقترح سوى 3 في المائة من أولياء الأمور و13 في المائة من المعلّمين و المعلمات حل تقصير العام الدّراسي. ولربّما تعود هذه النّسب المنخفضة إلى حقيقة أنّ الطلبة قد فاتهم بالفعل العديد من الأسابيع الدّراسيّة على مدار العامين الماضيين، لذا يجب إنقاذ العام الدّراسي الجديد من خلال عدم التّضحية بأي فرص تعليميّة إضافيّة.

الجدول 16. مقترحات لإنقاذ العام الدّراسي الجديد

	عينة أولياء الأمور (%)	عينة المعلّمين (%)
توفير الدّعم المالي للمعلّمين و المعلمات و الطلبة لتغطية تكاليف النّقل والكهرباء والإنترنت	34	33
توفير الدّعم المالي للمعلّمين و المعلمات و الطلبة لتغطية تكاليف النّقل والكهرباء والإنترنت	24	18
تنفيذ اتفاقيّة مشروع شبكة الأمان الاجتماعي الموقّعة مع البنك الدّولي التي تقدّم المساعدة الماليّة للأسر التي لديها أطفال في المدارس	23	17
إنشاء صندوق لتزويد المدارس بالدّعم المالي	16	19
تقصير العام الدّراسي	3	13

أما مديرو و مديرات المدارس فقد اقترحوا حلولاً قصيرة وطويلة الأجل لإنقاذ العام الدّراسي الجديد. وقد تجلّى أحد هذه الحلول بتقديم المعونة للمدارس والمعلّمين و المعلمات وأولياء الأمور. وأفاد البعض ان الحكومة مسؤولة عن تغطية تكاليف الوقود. وصرّح آخرون انه يجب على الحكومة تأمين الكهرباء والإنترنت في حال لم يتم اعتماد التّعليم وجها لوجه. وذكر أحد

مديري المدارس الحكوميّة، «يجب أن تدعم الحكومة تكاليف الوقود وأن توفّره لجميع المدارس حتى يباشروا في بدء التّعليم وجها لوجه».

أفاد مدير مدرسة حكوميّة آخر، «يجري تداول أنباء عن إعادة إغلاق البلاد بسبب كوفيد - 19، لذا يجب على الحكومة توفير الكهرباء والإنترنت لإنقاذ العام الدراسي». وقال مدير آخر، لمدرسة خاصّة هذه المرة، «يجب أن يتمتّع الوزير بقدرة الحصول على أموال لنقل الطلبة لمساعدتهم على الهروب من بيئاتهم المنزليّة السّلبيّة ...»

اقترح بعض مديري المدارس أيضًا ضرورة التّعاون بين أصحاب الشأن مثل لجنة أولياء الأمور ووزارة الاتّصالات لتغطية تكاليف الإنترنت وتسهيل الوصول إلى خدمات إنترنت جيدة. أما بالنّسبة للحلول طويلة الأجل، فقد اقترح بعض مديري و مديرات المدارس الحاجة لإصلاح المناهج الدّراسيّة للتعويض عن الدّروس والمهارات التي فقدها الطلبة في العامين الماضيين بسبب جائحة كوفيد - 19.

قال أحد مديري المدارس الخاصّة، «لقد حان الوقت لأن يبدأ المركز التّربوي للبحوث والإنماء العمل على تطوير المنهج الدّراسي ... إذ يحتاج إلى تعديلات بسبب فقدان الطلبة لعامين من التعليم.»

صرّح مدير مدرسة خاصّة آخر، «على وزارة التّربيّة والتّعليم العالي أن تمنح المديرين و المديرات حرّيّة الاختيار في تقرير ما هو الأفضل للطّلاب والمعلّمين.»

من الآن فصاعدًا، وعلى المدى القصير، يعد توفير حلول لمشاكل النّقل والكهرباء والإنترنت أمرًا بالغ الأهمية لأي محاولة ناجحة للعودة إلى المدرسة هذا العام.

الاستنتاجات والتّوصيات

يبحث هذا التّقرير في استعداد المدارس والمعلّمين و المعلمات وأولياء الأمور لعام دراسي جديد (2021-2022). ويهدف إلى استكشاف تحدّيات العودة إلى التّعليم وجها لوجه والتّعلّم عن بُعد و التوصياتلتحقيق عودة ناجحة. واستهدفت هذه الدّراسة عينة من جميع محافظات لبنان بما في ذلك 2442 من أولياء الأمور و819 معلّمًا ليصل المجموع إلى 3261 مشاركًا قد أكملوا الإستبيان .

و أظهرت نتائج الدراسة أنّ الأزمة الماليّة الحاليّة في لبنان تفرض العديد من المعوقات أمام العودة النّاجحة إلى المدرسة هذا العام. لذا، فإنّ كلاً من المدارس الحكوميّة والخاصّة و أولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات ليسوا مستعدّين للعودة إلى التّعليم وجها لوجه ولا إلى التّعلّم عن بُعد. وتشير النّتائج إلى أنّ تداعيات الأزمة الماليّة أكثر بروزًا في المدارس الحكوميّة عنها في المدارس الخاصة بغض النّظر عن نهج التّعلّم.

تسبّبت الأزمة في انخفاض كبير في القوّة الشّرائيّة لأولياء الأمور والمعلّمين، ممّا تركهم بلا خيار سوى التّفكير في مغادرة البلاد. وأُجبر الكثيرون على نقل أطفالهم من المدارس الخاصّة إلى المدارس الحكوميّة بسبب عدم قدرتهم على تحمّل الرّسوم الدّراسيّة في المدارس الخاصّة.

على الرّغم من أنّ معظم أولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات و المديرين و المديرات يفضّلون التّعليم وجها لوجه في الفصول الدّراسيّة لأنّه أكثر فاعليّة من النّاحية التّعليميّة والنّفسيّة للطلّاب، فإن هنالك العديد من التّحدّيات التي تعيق اعتماده. وتعد صعوبة التّنقّل إلى المدرسة من بين أهم العوائق التي تحول دون العودة إلى التّعليم وجها لوجه وهذا نتيجة مباشرة لأزمة الوقود المستمرّة. ولا يملك أولياء الأمور والمعلّمون و المعلمات الذين يستخدمون سيّارات خاصّة للذّهاب إلى المدرسة الوقود. كما يعاني أولئك الذين يعتمدون على وسائل النّقل العام من صعوبة تغطية كلفتها المتزايدة أو حتّى عدم توفرها . ولا يستطيع العديد من أولياء الأمور تغطية نفقات التّعليم (الرّسوم الدّراسيّة والكتب والقرطاسيّة) لهذا العام. وقد أكّدت وزارة التّربية والتّعليم العالي أنّها ستلتزم بصرامة بتوصيات منظّمة الصّحّة العالميّة لضمان عودة آمنة للمقاعِد الدراسية . لكنّ أولياء الأمور والمعلّمون أعربوا عن مخاوفهم بشأن كوفيد - 19 إذ كشفت نتائج هذه الدّراسة أنّ جميع الطلبة تقريبًا والعديد من المعلّمين و المعلمات لم يتلقّوا اللّقاح بعد.

ومن ناحية أخرى، فضّل بعض المشاركين التعلّم عبر الإنترنت لأنّهم يعتبرون التّعليم وجها لوجه غير قابل للتّطبيق. ومع ذلك، يعاني جميع المشاركين من انقطاع التّيّار الكهربائي وضعف الاتّصال بالإنترنت، حيث يعاني أولياء الأمور والمعلّمون و المعلمات في المدارس الحكوميّة أكثر من نظرائهم في المدارس الخاصّة. كما تجاوز متوسّط فواتير الكهرباء والإنترنت متوسّط دخل الأسرة؛ وبالتّالي، فإنّ اعتماد التّعلّم عن بُعد يمثّل أيضًا تحدّيًا ماليًّا وسط هذه الأزمة.

تظهر النّتائج الواردة في هذا التّقرير أيضًا الحلول التي اقترحها أولياء الأمور والمعلّمون و المعلمات ومديرو و مديرات المدارس. فعلى سبيل المثال، صُنّف تزويد الطلبة والمعلّمين و المعلمات

بالدّعم المالي لتغطية تكلفة النّقل والكهرباء على أنّه الحل الأكثر تفضيلاً لأولياء الأمور والمعلّمين و المعلمات لإنقاذ العام الدّراسي. كما و اقترحوا زيادة رواتب المعلّمين و المعلمات وطلبوا من جميع أصحاب الشأن التّعاون وتقديم حلول لعودة الطلبة إلى التّعليم وجها لوجه والتّعلّم عن بُعد كحلّ على المدى القصير. أمّا على المدى الطّويل، فقد دعا مديرو و مديرات المدارس إلى إصلاحات في المناهج للتعويض عن الأجزاء التي لم تتم تغطيتها خلال جائحة كوفيد - 19.

بناءً على تحليل بيانات هذا التّقرير واستلهامًا من الحلول التي قدّمها المشاركون، في ما يلي بعض التّوصيات:

- تتطلّب العودة النّاجحة إلى التّعليم وجها لوجه تنفيذ خطّة شاملة تضمن قدرة الطلبة والمعلّمين و المعلمات على الوصول إلى المدرسة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير قسائم دعم لشراء الوقود أو لمخطّط نقل مدرسي لكلّ من الطّلاب والمعلّمين.
- تتطلّب العودة النّاجحة إلى التعليم عن بُعد الوصول إلى خدمات الكهرباء والإنترنت ذات الأسعار المقبولة.
- تعديل رواتب المعلّمين و المعلمات لتتناسب مع التّضخّم الحالي وانخفاض قيمة اللّيرة اللّبنانيّة.
- مراقبة الزّيادة في الرّسوم الدّراسيّة والحد من زيادة الأقساط الدراسية للمدارس الخاصّة.
- دعم تكلفة الكتب والقرطاسيّة حيث أنّ تكلفتها تفوق الإمكانات الماليّة لمعظم عيّنة الاستطلاع.
- التنفيذ الفعّال لتوصيات منظمة الصّحّة العالميّة في جميع المدارس بما في ذلك توفير لقاحات كوفيد للطلبة ولكل العاملين في مجال التعليم .
- منح مديري و مديرات المدارس استقلاليّة اتّخاذ القرار بشأن كيفية استئناف الدراسة سواء عن بعد أو وجهاً لوجه. .
- تعديل المناهج المدرسية لتعويض الفاقد من الدّروس التي لم تتم تغطيتها بسبب كوفيد - 19.

المراجع

Abdul-Hamid, H., & Yassine, M. (2020). Political Economy of Education in Lebanon. World Bank Group. https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED604398.pdf

Abu Moghli, M., & Shuayb, M. (2020). Education Under Covid-19 Lockdown: Reflections from Teachers, Students & Parents. Centre for Lebanese Studies. https://lebanesestudies.com/education-under-covid-19-lockdown-reflections-from-teachers-students-parents/

Ahmad, A. (2020). Distributed Power Generation for Lebanon: Market Assessment and Policy Pathways. American University of Beirut. https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/programs/energy_policy_and_security/articles/20200527_distributed_power_generation_for_lebanon.pdf

CRDP (2020). 2020-2019 النشرة الإحصائية للعام الدراسي. https://www.crdp.org/sites/default/files/202106-/Stat_Nashra_Inside_2020_V_5_0.pdf

CRDP (2021). 2021-2020 النشرة الإحصائية للعام الدراسي. https://www.crdp.org/sites/default/files/202109-/Stat_Nashra_Inside_2021_Part1_V_2.pdf

Drillinger, M. (2021). What Does the Delta Variant Look Like in Kids? Healthline. https://www.healthline.com/health-news/what-does-the-delta-variant-look-like-in-kids

ERP (2021). Emergency Response Plan Lebanon 20212022-. Relief Web. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Lebanon_ERP_2021_2022_378M_Final.pdf

Hammoud, M., & Shuayb, M. (2021). The Impact of COVID-19 Lockdown on Access and Quality of Education: Reflections from Students and Teachers in Lebanon. Centre for Lebanese Studies. https://lebanesestudies.com/the-impact-of-covid-19-lockdown-on-access-quality-of-education-reflections-from-students-teachers-in-lebanon/

Ramadan, T. (2021). Pursuing education in Lebanon in the midst of a financial crisis, power outages and internet disruptions. L'Orient Today. https://today.lorientlejour.com/article/1272303/pursuing-education-in-lebanon-in-the-midst-of-a-financial-crisis-power-outages-and-internet-disruptions.html

Sakr E., (2021). Lebanon's Power Cuts Will Bring Down Internet, Says Ogero Head. The National News. https://www.thenationalnews.com/mena/lebanon/lebanon-s-power-cuts-will-bring-down-internet-says-ogero-head-1.1237347

UNHCR (2019). Lebanon Education Programme 2019. https://www.unhcr.org/lb/wp-content/uploads/sites/1604/2019//Education-Factsheet.pdf

VASyR (2020). Lebanon - VASyR 2020 Dashboard with Key Findings. https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85194

World Bank (2021). Lebanon Sinking into One of the Most Severe Global Crises Episodes, amidst Deliberate Inaction. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/202101/05//lebanon-sinking-into-one-of-the-most-severe-global-crises-episodes

World Bank (2021). Lebanon Emergency Crisis and COVID-19 Response Social Safety Net Project (ESSN). https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/brief/lebanon-emergency-crisis-and-covid-19-response-social-safety-net-project-essn